المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 19-12-2005 العـــدد : 9883
الصفحـات : 5 المسلسل : 19

لا مفاجآت متوقعة في مشروع البيان الختامي

تفاؤل خليجي بالانتخابات التشريعية العراقية وتأكيد الحرص على لبنان وسورية

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 19-12-2005 العـــدد : 9883
الصفحـات : 5 المسلسل : 19

ابوظبي: «الشرق الأوسط»

يغطي البيان الختامي، الذي تصدره قمة فهد الخليجية في ختام اعمالها اليوم طيفا واسعا من القضايا السياسية، التي اعتادت دول المجلس بحثها، سواء في لقاءات القمة او اجتماعات وزراء الخارجية. ومع انه من غير المنتظر ان يتضمن البيان اي مفاجآت او تغيير في مواقف دول التعاون ازاء هذه القضايا، الا ان مشروع البيان الختامي، الذي اعده وزراء الخارجية، عكس تفاعل دول المجلس مع المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحتان الاقليمية والعربية.

ففي الموضوع العراقي، الذي رافق مسيرة المجلس منذ قيامه وحتى الآن، اشاد مشروع البيان الختامي بالانتخابات التشريعية التي جرت في العراق، معتبرا انها بداية مشجعة لعودة الأمن والاستقرار للعراق وخطوة على طريق استعادة السيادة الوطنية الكاملة. ولم تمنع الاشادة من ان يشير مشروع البيان من ضرورة العمل على استكمال هذه الخطوة، بتشكيل حكومة وطنية تمثل مكونات المجتمع العراقي بكافة اطيافه السياسية والعرقية والمذهبية، والا يكون هناك اي شكل من اشكال تغليب المصالح الضيقة مهما كان شكلها على المصالح الوطنية. ولم تخل الفقرات التي تناولت الموضوع العراقي من اشارة الى العمليات الارهابية التي يتعرض لها المدنيون، سواء كانوا من العراقيين او من رعايا الدول الاخرى والدبلوماسيين، مع التاكيد على المواقف السابقة لدول المجلس، بضرورة وضع حد لعمليات الثأر وتصفية الحسابات وتجنب التشديد على الانتماء المذهبي والطائفي والتركيز على التعايش وتعزيز المواطنة التي تمهد لقيام عراق حر وديمقراطي.

واعطى مشروع البيان الختامي، حيزا لقضية الخلافات السورية ـ اللبنانية حيث شدد على حرص دول المجلس على أمن واستقرار سورية ولبنان وضرورة العمل بسرعة لاحتواء كافة تداعيات هذا الخلاف بين البلدين، في اطار التزام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بعمليات الاغتيال، التي طالت بعض الرموز والقيادات اللبنانية، وفي مقدمهم رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريري.

ويشير مشروع البيان الى الدور الذي تلعبه دول الخليج في معالجة الأوضاع الخطيرة التي تهدد البلدين، كما يشيد بالدور الذي تلعبه اطراف عربية في هذا المجال. وادان البيان الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة على لبنان، داعيا المجتمع الدولي الى منع اسرائيل من استغلال الظروف التي تمر بها الساحة اللبنانية لتوسيع نطاق الاعتداء على الارض اللبنانية.

وكان الملف النووي الايراني حاضرا في مشروع البيان الختامي منذ بدء المناقشات الخاصة بالصياغة، حيث ابدت بعض الدول الاعضاء ملاحظات على الصياغة الاصلية. وقد جاءت الصياغة الاخيرة في ما يتعلق بهذا الملف لتعكس القلق الخليجي ازاء هذا الموضوع، لكن المشروع حافظ على الخطوط العريضة لمواقفه السابقة، من حيث الدعوة الى اخلاء المنطقة والشرق الاوسط من كافة اشكال اسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الاسلحة النووية.

وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، اعاد المجلس التاكيد على المواقف المعروفة لدول المجلس، التي تدعو الى انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة والعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما ان المجلس اعاد التاكيد، في اشارة الى انباء قالت إن القمة ستبحث موضوع العلاقة مع اسرائيل، على الالتزام بمقررات قمة بيروت ومبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز.

وتناول مشروع البيان قضية الارهاب، باعتبارها آفة تطال اخطارها المنطقة والعالم، حيث اكد مشروع البيان على استمرار دول المجلس بالعمل على مكافحة الارهاب بكافة صوره، والتعاون مع المجتمع الدولي في هذا المجال.

وتطرق مشروع البيان الختامي لقضايا سياسية اخرى، حيث اعاد تاكيد مواقفه السابقة خاصة انه لم يطرأ على بعضها اي تطور يستدعي تغيير تعاطي دول المجلس معها، مثل قضية الجزر الاماراتية الثلاث طنب الكبرى والصغرى وابو موسى، حيث اعادت القمة تأييد الموقف الاماراتي الذي يدعو الى حل سلمي على اساس قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

وتحتل قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي والأمني حيزا كبيرا في مشروع البيان الختامي، وقد احتوى هذا الجانب تفاصيل كثيرة، من ابرزها تمديد العمل بالاتحاد الجمركي الى عام 2007 بدلا من نهاية هذا العام. كما لوحظ خلو البيان الختامي من فكرة تحديد اقامة العمالة الاجنبية في دول المجلس بست سنوات، حيث اعيد هذا الموضوع لوزراء الشؤون الاجتماعية بدول المجلس.

وتناول البيان الختامي ايضا فكرة انشاء شبكة للسكك الحديدية بدول المجلس وهو موضوع قديم، لكن تظهر صياغة الفقرات المتعلقة به، ان المجلس ينظر اليه هذه المرة بجدية، خاصة في ضوء ازدياد حركة التجارة البينية وزيادة حركة انتقال الاشخاص وتوفر الموارد اللازمة للتنفيذ، فضلا عن توفر حماسة للمشروع من اكثر من دولة خليجية. ومن القضايا الاخرى التي تناولها البيان الختامي، موضوع الوحدة النقدية المقرر البدء بها في عام 2010.